

## مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية

بمناسبة ما تأخذه وزارة الشؤون الاجتماعية في هذه الآونة من الاضطلاع بتنفيذ مشروع مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية بنشر القانون ، الخصاص بذلك فيما يلي ، وهو بعد الديباجة :

١ - تطبق أحكام هذا القانون على كل متدرج من الذكور تزيد سنه على اثني عشرة سنة ولا تتجاوز الخامسة والأربعين ولم يكن ملما بالقراءة والكتابة .

وينعز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية تطبيق أحكامه على الإناث من المصريات اللاتي تزيد سنهن على الثانية عشرة ولا تتجاوز الخامسة عشرة على شرط أن تعلم الفتيات على الكتابة وأن يقوم بتعليمهن إناث فقط .

٢ - يفرض على الأميين الذين يخضعون لأحكام هذا القانون تعلم القراءة والكتابة والمبادئ العامة للدين ومبادئ علم الحساب والمقاييس والموازين والمكاييل والنقود المستعملة في المملكة المصرية مع قسط مناسب من الثقافة العامة .

وتعين مناهج الدراسة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ويعتبر هذا التعليم بالمجان .

٣ - يعفى من الإلزام المبين في المادة السابقة كل شخص مصاب بمرض أو بعاة عقلية أو عقلية تمنعه عن تلقى الدراسة ، ويؤول الاعفاء بزوال المرض أو العاهة .

٤ - تكون مدة الدراسة تسعة أشهر متصلة لا تقطعها سوى العطلات الرسمية وما تقتضيه المواسم الزراعية .

وتكون الدراسة لمدة خمسة أيام على الأكثر في الأسبوع لا تدخل فيها أيام الجمع ، وتكون لمدة ساعتين في اليوم .

٥ - ويراعى في تحديد أوقاتها ظروف الأشخاص الذين يتلقون الدراسة من حيث مواعيد أعمالهم وتوفير راحتهم .

٦ - "الوزارة في سبيل استصدار مشروع مرسوم بمشروع قانون بتعديل نص هذه المادة"

٥ — تعيين بقرارات من وزير الشؤون الاجتماعية الجهات التي أعدت فيها وحدات لمكافحة الأمية وتشريف الشعب والتي يسرى عليها حكم الإلزام المشار إليه في المادة الثانية .  
ويبدأ الإلزام بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشر كل قرار .

٦ يجب على مأموري المراكز والأقسام والعمد أن يقيّدوا في سجل خاص أسماء الأُميين في دائرة اختصاصهم وذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون مع بيان سنهم وصناعتهم ومحل إقامتهم .

كما يجب عليهم أن يقيّدوا في السجل المذكور وفي الموعد المتقدم ذكره ما يوجد في دائرتهم اختصاصهم من معاهد للتعليم عامة أو خاصة أو أمكنة صالحة للدراسة .

٧ — يجب على المعلمين في جميع المدارس الأولية والابتدائية والفنية والثانوية الحكومية والحية أن يقوموا بمهمة تعليم الأُميين كلما طلب منهم ذلك وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المعارف العمومية ، فاذا لم يوجد منهم العدد الكافي جاز لوزير الشؤون الاجتماعية تكليف فيهم من المعلمين سواء أ كانوا من الموظفين أو من غيرهم بالتدريس مع مراعاة ظروفهم وأوقات فراغهم .

٨ — تهباً في كل وحدة الأماكن الكافية والملائمة لتعليم الأُميين وتزود بجاباتها من أدوات الدراسة وكتبها ، ويستعان بالأدوات المستديمة بمعاهد التعليم والكتب الدراسية التي تستعمل في التعليم الأولى وكذلك الزائدة عن حاجة وزارة المعارف العمومية الى أن توضع الكتب الملائمة لأغراض هذا التعليم .

وتؤدي الدراسة بمعاهد التعليم على اختلاف أنواعها حكومية وحرّة عدا معاهد التعليم العالي ، فاذا لم تتسع تلك المعاهد لأغراض الدراسة جاز أن تؤدي في الأمكنة الآتية :

( ١ ) دور العبادة .

( ٢ ) دور الحكومة العامة .

( ٣ ) قاعات الاجتماعات والمحاضرات .

( ٤ ) الأماكن التي يقدمها أصحابها وتكون صالحة لهذا الغرض .

فاذا تمذر وجور أمكنة صالحة للتدريس جاز أن يكون التعليم في الهواء الطلق مع مراعاة فصول السنة وأسباب الوقاية الوقية من تقلبات الجو .

ويجب على أصحاب ومستغلى قاعات الاجتماعات والمحاضرات التي يصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بتخصيصها لأغراض مكافحة الأمية أن يضعوها تحت تصرف وزارة الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض وفي الأوقات التي تكون فيها خالية وبدون أجر .

٩ - يمنح المكلفون بالتعليم مكافآت مالية تحدد قيمتها وشروط منحها بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المعارف العمومية ويجوز أن تمنح جوائز للعالمين الذين يمتازون في عملهم امتيازاً يكون له أثره في نتيجة الامتحان .

١٠ - يجب على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين حاملاً فأكثر أن يهبثوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها على الوجه المبين في هذا القانون ، وأن يتكفلوا بدفع المكافآت التي تصرف لمن يقومون بالتعليم فيها ، فإذا لم يقوموا بذلك كله قامت الوزارة بتعليم هؤلاء العمال على نفقتهم ، بشرط ألا تزيد النفقات التي يلزمون بأدائها على ٣٪ من مجموع الضرائب التي يدفعونها وألا تتجاوز مدتها أربع سنوات .

ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية بالنسبة لأصحاب الأطنان الذين يملكون مائتي فدان فأكثر أن يخصص لكل منهم عدداً معيناً من العمال للقيام بتعليمهم أو التكفل بالنفقات المترتبة على ذلك ، بشرط ألا تزيد النفقات التي يلزمون بأدائها على ٣٪ من قيمة الضريبة التي يدفعونها وألا تتجاوز مدتها أربع سنوات .

ويجوز تحصيل النفقات المستحقة بالأحكام السابقة بطريق الجزاء الإداري طبقاً للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

١١ - يجب على مصلحة السجون أن تتولى تعليم المسجونين الذين تزيد مدة سجنهم على تسعة شهور وذلك بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

١٢ - مصالح الحكومة التي تستخدم عمالاً ومستخدمين خارج الهيئة يزيد عددهم على خمسة عشر في بلد واحدة تقوم بتعليم عمالها ومستخدميها طبقاً لأحكام هذا القانون .

وتقوم وزارتا الدفاع الوطني والداخلية بتعليم الأميين من العساكر وضباط الصف التابعين لها طبقاً لبرنامج التعليم المقررة والتي سنقرها وزارة الشؤون الاجتماعية .

١٣ - تعقد امتحانات عامة في نهاية المدة المخصصة للدراسة ويعطى للناجحين شهادة دالة على نجاحهم ومن يرهب يلزم باعادة الدراسة .

١٤ - يقوم المراقبون والمفتشون التابعون لوزارة المعارف العمومية وغيرهم من  
بنتدبهم وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المعارف العمومية بالاشرف على  
وحدات مكافحة الأمية ، وعليهم أن يقدموا لوزير الشؤون الاجتماعية كل ثلاثة شهور تقارير  
يبين فيها مدى نشاط التعليم وتقدمه وتوفر وسائله ، وعلى العموم نتيجة سير العمل من كافة  
نواحيه ، كما يجب على المشرفين على فصول الدراسة في كل وحدة أن يقدموا على الوجه المتقدم  
لمراقبي مناطق التعليم تقريرا كل شهر عن حالة الدراسة والمواظبة في الفصول التي يشرفون  
عليها ، وعلى هؤلاء أن يضمنوا تقاريرهم للوزارة فحوى ما يرد في هذه التقارير مشفوعة برأيهم .  
١٥ - تشكل في كل قسم أو مركز لجنة برئاسة مأمور المركز أو القسم وعضوية اثنين  
من يقيمون بدائرتهم يختارهما وزير الشؤون الاجتماعية .

كما تشكل بعاصمة كل مديرية أو محافظة لجنة عليا برئاسة المدير أو المحافظ وعضوية  
اثنين من أعضاء مجلس المديرية في المديرية ومن المقيمين في المحافظات على أن يضم إليها  
مراقب المنطقة ومدير التعليم وذلك في المديرية ، والمدير العام للتعليم الأولى في محافظة  
القاهرة ، وأحد نظارا لمدارس الثانوية في المحافظات الأخرى يختارهم وزير الشؤون الاجتماعية  
بالاتفاق مع وزير المعارف العمومية .

وتكون مهمة اللجنة الأولى معاونة وزارة الشؤون الاجتماعية وتحت اشرافها . المباشرة  
في انشاء وحدات التعليم وتزويدها بما تحتاجها من الأدوات ومراقبة حسن سير الدراسة  
والمواظبة فيها .

وتكون مهمة اللجنة الثانية تحقيق الاشراف العام في المديرية أو المحافظة على سير العمل  
في الوحدات التابعة لها .

وعلى لجنة المركز أو القسم أن ترسل تقريرا للجنة العليا كل شهر متضمنا ملاحظاتها عن  
سير العمل واقتراحاتها ، وعلى اللجنة العليا أن ترفع لوزير الشؤون الاجتماعية كل ثلاثة أشهر  
تقريراً كذلك نتيجة اشرافها وما تقترحه لضمان نظام العمل في الوحدات وقيام المكلفين  
بالتعليم فيها أو الاشراف عليها بواجباتها .

١٦ - يقوم بالتفتيش الصحي على الوحدات أطباء وزارتي الصحة العمومية والمعارف  
العمومية وعليهم أن يقدموا تقاريرهم عن الحالة الصحية على الوجه المتقدم .

١٧ - يعاقب بفرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ثلث قرش وبالحبس مدة  
لا تزيد على شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يمنع عن التعليم أو يتخلف عنه دون  
عذر مقبول ، فإن كانت منه تقل عن ١٤ سنة ميلادية عوقب على أمره وحده بالعقوبات  
ذاتها متى ثبت تقصيره .

ويعاقب بعقوبة الغرامة السابقة كل شخص كلف بالتدريس أو الإشراف وقصر فيه أو انقطع عنه أو امتنع عن الوفاء بالالتزامات التي فرضها هذا القانون أو القرارات المنفذة له دون حذر مقبول .

كذلك يعاقب بعقوبة الغرامة السابقة أصحاب وممثلوا فاعات الاجتماعات والمحاضرات الذين يحولون بأية طريقة كانت دون الانتفاع بها في مكافحة الأمية .

١٨ - بعد مضي أربع سنوات من بدء تنفيذ مكافحة الأمية في جهة بالذات بالتطبيق لحكم المادة الخامسة وفي الحدود الميينة في المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون لا يقبل الأشخاص الذين لا يحملون أجازة بتأدية الامتحان الخاص بمحو الأمية في خدمة الحكومة والمصالح التابعة لها ولا في المؤسسات والمصانع والمحال التجارية .

كما لا يجوز أن يمحوا رخصة جديدة أو مجددة بمزاولة حرفة من الحرف التي تتطلب ترخيصا أو أن تقبل منهم عطاءات أو مقاولات لجهة من جهات الحكومة أو المجالس البلدية أو مجالس المديرية أو أية جهة ملترمة بمرفق عام .

”الوزارة في سبيل احتصدار مشروع مرسوم بمشروع قانون بتعديل نص هذه المنادة“

١٩ - يتولى اثبات المخالفات لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له الموظفون الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

٢٠ - ينفذ هذا القانون ابتداء من العام الدراسي التام ١٩٤٤/١٩٤٥ .

٢١ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير الشؤون الاجتماعية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .